مجتمع

كينيا: مصرع 17 تلميذاً في حريق مدرسة

قالت متحدثة باسم الشرطة في كينيا، الجمعة، إن حريقاً اندلع في مدرسة ابتدائية داخلية بوسط البلاد أودى بحياة 17 تلميذاً، بينما أصيب 14 آخرون، وإن السلطات بدأت التحقيق في الواقعة. وقالت قناة تلفزيونية محلية إن النيران أحرقت التلاميذ في أكاديمية هيلسايد إنداراشا في نيري، حتى بات من الصعب التعرف إلى هويتهم. ووقعت سلسلة حرائق في مدارس في كينيا خلال السنوات الماضية، وتبيّن أن العديد منها كان متعمداً. ولقي تسعة طلاب حتفهم في سبتمبر/ أيلول 2017، في حريق اندلع داخل مدرسة في العاصمة نيروبي. (رويترز)

الصين: إجلاء الآلاف تحسباً للإعصار ياغي

اجتاحت الرياح العاتية والأمطار الغزيرة الناجمة عن الإعصار «ياغي» جنوبي الصين، الجمعة، ما أدى إلى إغلاق مدارس لليوم الثاني وإلغاء رحلات جوية. وأجلت السلطات في مدينة هاينان أكثر من 419 ألف شخص بشكل وقائي، حسبما أفادت وكالة أنباء «شينخوا» الرسمية. ويصنف ياغي كثاني أقوى إعصار مداري في العالم خلال عام 2024، إذ جاء مصحوباً برياح بلغت سرعتها القصوى 245 كيلومتراً في الساعة. وقد زادت شدة الإعصار إلى مثليها منذ أن اجتاح شمالي الفيليبين هذا الأسبوع، وتسبب في مقتل 16 شخصاً. (فرانس برس)

تداعيات التغير المناخي مدمرة في السودان (فرانس برس)

فصل الصيف الأسخن

قالت خدمة مراقبة تغير المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي (كوبرنيكوس)، الجمعة، إن العالم مر بأشد فصول الصيف سخونة في نصف الكرة الأرضية الشمالي منذ بدء تسجيل درجات الحرارة، وسط تزايد الاحتباس الحراري. وذكرت الخدمة الأوروبية في نشرتها الشهرية أن حرارة فصل الصيف في نصف الكرة الأرضية الشمالي هذا العام تجاوزت حرارة الصيف الماضي، ليصبح الأشد حرارة. وتزيد الحرارة الاستثنائية احتمالات أن يتجاوز عام 2024 عام 2023 ليصبح الأعلى حرارة على الإطلاق على كوكب الأرض. وقالت نائبة مدير خدمة كوبرنيكوس سامانثا بورغيس: «خلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهد العالم شهري يونيو/ حزيران وأغسطس/ آب الأكثر سخونة، واليوم الأكثر سخونة على الإطلاق، والصيف الأعلى حرارة في نصف الكرة الأرضية الشمالي على الإطلاق». وأضافت: «ما لم تعمل الدول على خفض انبعاثاتها المسببة لارتفاع درجة حرارة الكوكب بشكل عاجل فإن الطقس المتطرف سيصبح أكثر حدة». وتشكل الانبعاثات الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري السبب الرئيسي لتغير المناخ، ويكرر خبراء المناخ تحذيراتهم مطالبين بتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري. وواصل تغير مناخ الكوكب مفاقمة الكوارث الطبيعية هذا الصيف، إذ ضربت فيضانات وسيول مدمرة بلداناً عدة مخلفة عشرات الوفيات، ودماراً هائلاً. في السودان (الصورة)، تسببت الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة، الشهر الماضي، في إلحاق أضرار بأكثر من 300 ألف شخص. (رويترز)

ليبيا: مداهمة مواقع تهريب المهاجرين

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلنت النيابة العامة في ليبيا تفكيك شبكة جديدة لمهربي المهاجرين بعد اعتقال أفرادها في منطقة الشويرف (وسط جنوب)، وأوضحت، في بيان، أن «أجهزة العمليات الأمنية حققت في معلومات عن عصابات تمتهن تنظيم الهجرة السرّية والاتجار بالمهاجرين، وبعد تحديد المسؤولين عن نشاطات هذه العصابات دُهِمت مواقعها بمساندة الوحدات العسكرية، واعتقل أفرادها». وذكرت النيابة العامة أن الأجهزة الأمنية سجلت انتهاكات طاولت حقوق 1300 مهاجر، وحررت بعضهم من الاحتجاز القسري والتعذيب اللذين هدفا إلى إرغام ذويهم على دفع مبالغ مالية مقابل إطلاقهم. وخلال الحملة جرى القبض على 11 عضواً في شبكة تهريب تورطوا بجرائم قتل وحجز حرية وتعذيب واغتصاب وأعمال أخرى غير قانونية.

وأرفقت النيابة العامة البيان بفيديو أظهر مشاهد لمداهمة مخزن أنشأته الشبكة لتجميع المهاجرين، وتحرير مئات منهم بعضهم أطفال ورضع ونساء، وتقديم فرق طبية رعاية أولية لهم، خاصة لمعالجة آثار التعذيب التي بدت واضحة على أجسامهم. وتعد الشويرف أحد أهم نقاط تجميع المهاجرين القادمين عبر خطوط الصحراء إلى حدود جنوب ليبيا، استعداداً لنقلهم إلى نقاط تهريب تنتشر عبر الساحل الشمالي للبلاد. وطوال العام الأخير، كثفت أجهزة الأمن مراقبة المنطقة، وكشفت شبكات تهريب كثيرة. في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 جرى تفكيك شبكة ضمت سبعة مهربين، والعثور على سيارات تستخدم في عمليات التهريب، كما تم تحرير أكثر من 160 مهاجراً احتجزتهم تلك الشبكة. وفي مايو/ أيار الماضي، نفذت أجهزة الأمن حملات واسعة استهدفت نقاط تهريب تنتشر على الساحل الشمالي، وأنقذت 473 مهاجراً كانوا على متن قارب انطلق من غربي العاصمة طرابلس. كما أوقفت بالتزامن مع عملية التهريب 21 مهاجراً سرّياً في مدينة القره بوللي شرقي العاصمة.

ومنذ مايو الماضي أطلقت أجهزة الأمن التابعة لحكومة الوحدة الوطنية خطة لتأمين المناطق التي تمر بها طرق لتهريب المهاجرين، وشملت نشر عدد من الدوريات المتحركة في المنطقة الغربية. وبحسب وزارة الداخلية فإن دورياتها تنتشر في العديد من الأودية التي توجد فيها مسارات تهريب على طول الطريق بين الشويرف وبني وليد، والأخيرة تضم العديد من مقار تجميع المهاجرين قبل نقلهم إلى نقاط تهريب على الساحل. ورغم الانقسام الذي تعانيه أجهزة الأمن الليبية من جراء وجود حكومتين، لكنها استطاعت الحدّ من تدفق المهاجرين خلال نهاية العام الماضي، بينما عادت مؤشرات تدفق المهاجرين إلى الارتفاع خاصة بعد إلغاء النيجر العام الماضي القانون رقم 36 الصادر عام 2015 الذي يجرّم تهريب البشر. وبينما تنشط الأجهزة الأمنية الموالية لحكومة الوحدة الوطنية في نقاط التهريب الرئيسية في مناطق وسط الجنوب، نفذت القوات الموالية للسلطات في الشرق عمليات عسكرية وأمنية على الحدود المشتركة مع النيجر وتشاد التي تعتبر الممر الرئيسي لتدفق المهاجرين.

ورغم أهمية العمل لإبراز رفض ليبيا أن تكون «ممراً أو مقراً للمهاجرين»، يؤكد الناشط المهتم بشؤون المهاجرين عادل التمتام أن فرض الأمن من خلال ملاحقة المهربين وتفكيك شبكاتهم «يأتي في المقام الأول». ويعبّر التمام، لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن «ملف المهاجرين ومآسيهم يخضع لاستغلال سياسي من دول تعمل من أجل مصالحها لاستخدامه ورقة ضغط على دول أخرى، أو لدفع المهاجرين إلى الرحيل من بلدانهم لاستغلالهم في العمل بأجور رخيصة». ويضيف أن «تنفيذ العمليات الأمنية لملاحقة المهربين وتفكيك شبكاتهم يجب أن يستمر لأسباب عدة، منها منع استغلال الاحتياجات الحياتية للمهاجرين، وفرض السيادة، ومنع محاولة أطراف تحويل ليبيا إلى موطِن جديد للمهاجرين، ما يتسبب في تداعيات خطرة على نسيج المجتمع وتماسكه».

فعاليات حكومية

في يوليو/ تموز الماضي، استضافت الحكومة في طرابلس «منتدى الهجرة عبر المتوسط» الذي اقترح على ممثلي دول أفريقية وأوروبية المشاركة في برامج تنمية في الدول المصدّرة للهجرة باعتبارها حلاً مستداماً للأزمة، وفي بنغازي، نظمت حكومة الشرق «منتدى الهجرة الافريقية» بمشاركة عدة دول، منها النيجر وتشاد.

تحقيق

جرائم المستوطنين

سرقة مواشي من تجمعات الضفة البدوية

يعتاش المستوطنون في الضفة الغربية، بحماية من عناصر الشرطة الإسرائيلية، على سرقة مواشي التجمعات البدوية، في محاولة لإجبارها على الرحيل عن أرضها بعد خسارة مصادر رزقها

يعمد مستوطنون يهود وجنود في جيش الاحتلال إلى سرقة الماشية من الرعاة (ناصر الشيتي/ Getty)

رام الله ـ **سامر خويرة**

في الآونة الأخيرة، تصاعدت عمليات السرقة التي ينفذها المستوطنون على مواشي التجمعات البدوية في الضفة الغربية، وكان آخرها اعتداؤهم على عائلة فلسطينية شرقي قرية عقربا جنوب شرق نابلس شمالي الضفة الغربية، وسرقوا حوالى 300 رأس من الماشية. ويوضح المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، حسن مليحات، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «مستوطنين اعتدوا بالضرب المبرح على عائلة تسكن شرقي عقربا جنوب شرق نابلس، وسرقوا حوالى 300 رأس من الماشية، واعتدى بالضرب المبرح على المواطن فؤاد غازي بني جامع، ما أدى إلى إصابته بجروح نُقل على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج». ويحذّر مليحات من مغبة تمادي ارتكاب المستوطنين جرائم تستهدف المواطنين الفلسطينيين في حياتهم وممتلكاتهم.

في 14 شهر أغسطس/ آب الماضي، استيقظ المزارع عودة كعابنة من تجمع رأس عين العوجا البدوي، شمال مدينة أريحا في الضفة الغربية المحتلة، على سرقة المستوطنين لكامل قطيعه من الأغنام، وهو يحاول يائساً العمل على استردادها، من خلال تقديمه شكاوى مختلفة لشرطة الاحتلال من دون جدوى. ويندرج الأمر في إطار سلسلة غير منتهية من الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون المقيمون في المستوطنات والبؤر في تلك المناطق بحق البدو الرحل والمزارعين على حد سواء، لدفعهم إلى ترك أراضيهم لقمة سائغة للتوسع الاستيطاني.

يقول كعابنة، لـ «العربي الجديد»، إنه استند كل السبل لإعادة كل ما يملكه من أغنام يقدر عددها بنحو 200 رأس، أقدم مستوطنون على سرقتها نهاراً، بعدما اقتحموا التجمع مع ساعات الصباح الباكر، ودخلوا الحظيرة وقادوا الأغنام إلى البؤرة القريبة منه، مستغلين غياب الرجال عن المكان، الذين يذهبون يومياً إلى أقرب بلدة فلسطينية ماهولة لشراء الأعلاف والطعام وحاجيات أخرى.

وفور عودته، توجه الرجل إلى البؤرة حاملاً روحه على كفه، وكاد يحتك بحارسها الذي هدده بالقتل إن أصر على البقاء في المكان، ثم ذهب إلى مركز شرطة تابع للاحتلال، لكن عناصره رفضوا استقباله بحجة عدم مسؤوليتهم. ثم ذهب إلى مركز شرطة إسرائيلي قريب من مدينة رام الله وغيره من مراكز الشرطة لتقديم إفادته، لكن دون أي اهتمام يذكر. يقول كعابنة: «سرقوا الأرض. ليس غريباً عليهم أن يسرقوا الأغنام. ما كان هؤلاء المجرمون ليقدموا على فعلتهم لولا الدعم من شرطة الاحتلال الإسرائيلي وجيشه. اليوم، لا يتحرك المستوطنون إلا بحماية وتنسيق كامل مع الجيش».

قبل إجبار أهلها على إخلائها، كان المستوطنون قد هاجموا الشهر الماضي خربة «أم الجمّال» في الأغوار الشمالية الفلسطينية في الضفة الغربية، وسرقوا قطيع أغنام لأحد المواطنين في أثناء رعيه في منطقة مجاورة.

صاحب القطيع عبد الجليل إرحيل يقول لـ «العربي الجديد»، إنه كان يرعى أغنامه على سفح قريب، عندما اقتربت منه مجموعة من المستوطنين كانوا ملثمين، وأحدهم يحمل مسدساً وآخر يحمل قضيباً حديدياً، فهاجموه وضربوه، ثم ساقوا الأغنام معهم من حيث أتوا. ويؤكد أنه «لا يمكن لشخص أعزل مثلي أن يواجه عصابة مسلحة. تحدثت معهم بالعبرية، فقالوا لي إن هذه الأرض وما عليها لهم. قلت لهم إن هذه سرقة، فقالوا لي إنهم لا يعتبرونها كذلك، بل استرداد لحقهم المسلوب»، وفق ادعائهم. وما حصل في خربة أم الجمال ليس بحدث منفرد، فهي واحد من 27 تجمّعاً بدوياً هجرت منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، بينها 10 في الأغوار الفلسطينية حسب الأرقام الموثقة لدى مديرية النشر والتوثيق في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، وذلك عندما سلطت الحكومة الإسرائيلية عصابات الاستيطان على هذه المنطقة لتنفيذ خطط وضعت قبل عشرات السنين لإفراغ الأغوار من الوجود الفلسطيني.

يعلق الناشط في مقاومة الاستيطان، أيمن غريب، على ما يحدث بالقول: «أفتى حاخام مدينة صفد شموئيل إلياهو قبل سنوات عدّة بجواز سرقة العرب لأنهم لصوص، علماً أنّ إلياهو عضو في مجلس الحاخامية الكبرى التي تمثل المؤسسة الدينية الرسمية الإسرائيلية، ويُعدّ أهمّ المرجعيات الدينية التي تحظى باحترام في المستوطنات اليهودية، إضافة إلى كونه والد وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو، القيادي في حركة القوة اليهودية التي يتزعمها وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. وسبق له أن دعا إلى إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، وذلك في إطار العدوان المتواصل على القطاع المحاصر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023». ويوضح غريب أن عمليات السرقة باتت تتعاظم أخيراً، ولم تقتصر على منطقة بعينها، بل في مناطق الضفة الغربية كافة، وخصوصاً الرعوية، مثل الأغوار وبادية الخليل وبيت لحم، لافتاً إلى أنه لا توجد أرقام دقيقة أو إحصائية لأعداد المواشي المسروقة، لكنها تقدر بالآلاف، لأن أقل قطيع يضمّ ما لا يقل عن 100 رأس من الغنم. ويشير غريب إلى أن عمليات السرقة تحصل بشكل مدروس من خلال الإفادات التي تجمع من الرعاة، وغالباً ما يُختار الرعاة الموجودون في مناطق بعيدة عن التجمعات البدوية، إذ يُراقبون ثم يُشَنّ الهجوم عليهم بشكل جماعي. لكنه يستدرك قائلاً: «وصل المستوطنون من الوقاحة أن يداهموا حتى التجمعات في ظل غياب الرجال عنها وسرقتها، كما فعلوا في تجمع عين العوجا».

> افتى حاخام مدينة صفد بجواز سرقة العرب «لأنهم لصوص»

المفارقة أيضاً أنه في حال موافقة شرطة الاحتلال على إعادة القطيع الذي يُسرَق، يجب على صاحبه دفع غرامة مالية باهظة، قد تكون قيمتها في بعض الأحيان أعلى من سعر القطيع بأكمله. وبالفعل، أجبر المزارع قدري دراغمة من منطقة الفارسية في الأغوار على دفع أكثر من 15 ألف دولار لاسترداد عشرين بقرة سرقها المستوطنون، بالإضافة إلى مبلغ 15 دولاراً يومياً بدل طعام لكل رأس.

ويقول دراغمة لـ «العربي الجديد»: «استيقظنا على أصوات في الحظيرة، فإذا بهم مجموعة من المستوطنين، وبعد جدال، استولوا على 20 رأساً من الأبقار نُقلت إلى مجلس المستوطنة. وعند المطالبة بها، طلب منا نحو 15 ألف دولار غرامة، فدفعتها مجبراً لأن الأبقار مصدر رزقنا الوحيد. وبعد أيام صودر 100 رأس من الأبقار خلال الرعي. ومن أجل استردادها، طالبونا بـ 35 ألف دولار غرامة أيضاً، إلا أنّ هذا ليس بمقدوري مطلقاً».

اعتداء على الرعاة

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أخيرا تحقيقا يؤكد أنّ مستوطنين يهودا وجنودا في جيش الاحتلال يعمدون الى سرقة الماشية من المزارعين والرعاة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وأنهم لا يتردّدون في الاعتداء على الرعاة في أثناء عملية السطو، مشيرة الى أنّ القاسم المشترك بين المستوطنين وجنود الاحتلال الذين يشاركون في السرقة هو أنّهم جميعا متديّنون.

إيكولوجيا

حرب السدود

محمد احمد الفيلابي

في رابعة النهار ينهار سد أربعات، وتتضاعف معاناة من ظنوا أنهم في أمان من الكوارث ما داموا بعيدين عن مناطق القتال، وإن كانت الأزمة الاقتصادية، وآثار الحرب التي اندلعت في 15 إبريل/ نيسان الماضي قد طحنتهم وهدّدت حياتهم. وها هي حرب من نوع آخر تباغتهم، تقتل وتسحل، وتمحو قرى بكاملها، وتحولها إلى ركام من طين في واحدة من أفقر مناطق شرق السودان، على بعد أربعين كيلومتراً من مدينة بورتسودان. انهار السد، واجتاحت الأمطار والسيول والفيضانات مدينة طوكر والقرى القريبة من السد بولاية البحر الأحمر في 26 أغسطس/ آب. مياه جارفة طاول ارتفاعها في بعض المناطق خمسة أمتار، تسببت في مقتل العشرات، وانهيار مئات المنازل، بحسب بيان لمنظمة الهجرة الدولية.

إنها الكارثة التي لا قبل للأهالي بالتعاطي معها، ولا قبل لحكومتهم بالتصدي لها في ظل وضع شديد التردي، وقد بدأ يتكشّف حجم المأساة الذي اضطر مئات المواطنين للاعتصام بالجبال، حيث لا عاصم من الماء، التي لا تزال تحاصر العالقين هناك بين العقارب والثعابين الهاربة بدورها من المياه، وبين صدى صوتهم الذي لم يرتد إليهم بما يطمئن.

يقول شهود عيان إن الوضع كارثي في محيط قرى خور أربعات وطوكر والأوليب. وفي الطريق إلى تلك المناطق وعلى طول مجاري الخيران، عشرات الجثث وسط عجز وذهول وصدمة، مع عدم القدرة على إسكات صرخات الأطفال والنساء، في مأساة إنسانية لم تشهدها المنطقة قبلاً. من وصل صوتهم ظلوا يشكون من فقدان أسرهم، وحاجتهم للغوث، ومن تقاعس السلطات التي لم توفر المروحيات لإجلاء العالقين في الجبال كما هو الحال في مثل هذه الأوضاع الإنسانية الحرجة، بل لم تصل إلى المنطقة المنكوبة أية آليات سوى واحدة تفتقر إلى الوقود، بحسب إفادة أحد الناجين، والذي وصف موقف السلطات بالسلبي تجاه المتضررين.

الأرقام وحدها لا تحدّد حجم الكارثة، رغم حديث الدوائر الرسمية عن 132 قتيلاً في السيول والفيضانات التي اجتاحت عشر ولايات، ووصل عدد الأسر المتضررة إلى 31 ألفاً و666 أسرة. وذكرت دوائر أممية نقلاً عن السلطات المحلية قولها إن منازل نحو 50 ألف شخص تضررت من السيول، وإن هذا الرقم لا يشمل إلا المنطقة الواقعة غربي السد لتعذّر الوصول إلى المنطقة الواقعة إلى الشرق منه.

ما يزيد من خطورة الكارثة هو ما ورد على لسان أحد المسؤولين بأنه يتعذّر إحصاء الضحايا لأن من بينهم مدنيين خارج سجلات القرى. الأمر الذي أشعل شكوك البعض بأن حفريات التعدين العشوائي غير المنظم لها دور في انهيار السد.

فهل ينجلي الموقف لتعرف الأسباب، وتعالج النتائج؟

(متخصص في شؤون البيئة)

تطعيم ضد شلل الأطفال جنوبي غزة

يصطفون بطابور اللقاح في خانيونس (بشار طالب/ فرانس برس)

قالت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، الجمعة، إن فرقها وصلت إلى أكثر من 160 ألف طفل في اليوم الأول من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في جنوب قطاع غزة. وأضافت الوكالة الأممية أن آلاف الأسر الفلسطينية توجهت إلى المراقق الصحية لتلقي اللقاحات، وأن الفرق الطبية ستواصل تطعيم أكبر عدد ممكن من الأطفال.

وبدأت المرحلة الثانية من حملة التطعيم، الخميس، بعد الانتهاء من تطعيم أكثر من 189 ألف طفل بالمرحلة الأولى التي نُفذت في مناطق وسط القطاع. وتنفذ الحملة بالتعاون بين وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ووكالة أونروا، وتهدف إلى تزويد الأطفال الفلسطينيين المستهدفين بها بجرعتين من اللقاح. ويُقدّر عدد هؤلاء الصغار بأكثر من 640 ألفاً، وهم من الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين يوم واحد وعشرة أعوام، سواء أكانوا تلقّوا جرعة سابقة من اللقاح قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 أم لا.

والحملة التي انطلقت من وسط قطاع غزة تتواصل في الجنوب قبل أن تُختتم في شمال القطاع الذي عزلته قوات الاحتلال عن بقية المناطق. ومنذ 18 يوليو/ تموز الماضي، تاريخ إعلان رصد فيروس شلل الأطفال من النمط 2 في عيّنات من مياه الصرف الصحي في جنوب قطاع غزة ووسطه، بدأت منظمات عديدة، لا سيّما الأمم المتحدة، مطالبة إسرائيل بالسماح بإدخال اللقاحات اللازمة لتنفيذ حملة تطعيم في القطاع المحاصر والمستهدف، ثمّ بوقف لإطلاق النار أو هدنة إنسانية على أقلّ تقدير للتمكّن من إنجاز ذلك.

وبعد مماطلة طالت من قبل سلطات الاحتلال، أعلن ممثل منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في 29 أغسطس/ آب الماضي، انطلاق الجولة الأولى من حملة التطعيم ضدّ شلل الأطفال في الأوّل من سبتمبر/أيلول. وأوضح: «لدينا التزام أوّلي» بهدن إنسانية محدّدة في مناطق بحدّ ذاتها. وعبّرت وكالات ومنظمات أممية عن قلق عميق إزاء تسجيل إصابة في وسط قطاع غزة بعد ربع قرن على اجتثاثه. ولأنّ الأمر يُعدّ حالة طوارئ، وفّرت منظمة «يونيسف» نحو 1,26 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال، وادخلتها إلى قطاع غزة، من أجل تحصين مئات الاف الأطفال الذين يهدّدهم المرض.

(العربي الجديد)

المغرب: جمعيات نسائية تنتقد «المسطرة الجنائية»

الرباط ـ **عادل نجدي**

أثارت تعديلات مقترحة على قانون المسطرة الجنائية في المغرب موجة غضب واسعة في أوساط الجمعيات النسائية، بسبب عدم تضمنه ما يكفي من الحماية القانونية للمرأة، خصوصاً ما يتعلق بجرائم العنف ضد النساء. وصادق المجلس الحكومي في 29 أغسطس/ آب الماضي على مشروع القانون الذي يهدف إلى تغيير قانون المسطرة الجنائية، وقد أحيل إلى مجلس النواب ويُنتظر أن يخضع للمناقشة والمصادقة خلال الدورة التشريعية المنتظر افتتاحها في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وقانون المسطرة الجنائية هو النص التشريعي الذي يحدد الإجراءات الجنائية التي يطبق بموجبها القانون الجنائي، ويتضمن مشروع القانون العديد من المضامين والمقتضيات، أبرزها تشديد اللجوء للحراسة النظرية، وتقليل اللجوء للاعتقال الاحتياطي، وتشديد الخناق على هيئات حماية المال العام في ما يخص رفع شكايات تخص جرائم تبديد وهدر المال العام. ومنذ مصادقة الحكومة عليه، أثارت التعديلات نقاشاً واسعاً في أوساط الحركة النسائية المغربية. وفي أول رد لافت، أعلنت «جمعية التحدي للمساواة والمواطنة» رفضها تعديل القانون من دون الأخذ بعين الاعتبار «مقاربة النوع الاجتماعي، بما يعزز فرص حماية النساء وإنهاء معاناتهن، وبالتالي اضطلاعهن بالأدوار المنوطة بهن داخل المجتمع».

واعتبرت الجمعية، في بيان، أن مشروع القانون لا يتضمن ما يكفي من الحماية القانونية للمرأة، وأن المشروع يفتقر إلى مقاربة النوع الاجتماعي، ما يجعله نصاً غير كافٍ لحماية النساء وفقاً للتوجهات الاستراتيجية للدولة التي تستهدف تمكين المرأة وتعزيز أمنها القانوني والقضائي.

في السياق، تقول المديرة التنفيذية لجمعية «التحدي للمساواة والمواطنة»، بشرى عبدو، لـ «العربي الجديد»: «لدينا ملاحظات عدة حول التعديلات التي تضمنها مشروع القانون، منها أنه لم يتضمن حماية قانونية حقيقية للنساء خصوصاً في ما يتعلق بقضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، لأنه لم يحاول ولو قيد أنملة تقديم إجابات عن الاحتياجات الآنية لهذه الفئة من النساء، ولم ينص على إحداث صندوق لجبر ضرر الضحايا في حال تعذر تنفيذ التعويضات المحكوم بها، ولا على حظر الوساطة في جرائم العنف الجنسي والجسدي ضد المرأة، كما لم يمنع كلياً ظروف التخفيف من جرائم الاعتداء الجنسي، ولم ينص على استفادة الناجيات من العنف من المساعدة القضائية بقوة القانون». تتابع عبدو: «أمام غياب أي حماية قانونية للمرأة في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، تؤكد جمعية التحدي للمساواة والمواطنة رفضها لتعديل هذا القانون من دون الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، بما يعزز فرص حماية النساء وإنهاء معاناتهن، وبالتالي اضطلاعهن بالأدوار المنوطة بهن داخل المجتمع المغربي». وترى المحامية وعضو «رابطة فيدرالية حقوق النساء» سعاد بطل أن مشروع قانون المسطرة الجنائية لم يوفر الحماية القانونية للنساء ولا الأمن القضائي والأمن القانوني في ما يتعلق بقضايا النساء والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، خلافاً لما صرح به وزير العدل عبد اللطيف وهبي أكثر من مرة. تضيف: «ليست هناك عناية كبيرة بالنساء ضحايا العنف، كما أن مشروع القانون لم يتضمن آليات خاصة تنسجم مع خصوصية العنف ضد النساء من قبيل التنصيص على قضاء متخصص لمعالجة قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وشرطة مختصة بقضايا العنف ضد النساء وبصلاحيات محددة».

> لم ينص مشروع القانون على إحداث صندوق لجبر ضرر الضحايا

وتقول بطل لـ «العربي الجديد»: «كنا نأمل بأن يتناول المشروع المساعدة القضائية والقانونية للنساء المعنفات، لكن مع كامل الأسف، تم تغييب هذا المعطى، وهو ما نعتبره معيباً. زد على ذلك أنه في ظل غياب نصوص صارمة في قضايا العنف ضد النساء ولا سيما الجرائم والاعتداءات الجنسية، فإننا نكون أمام إفلات المعتدين من العقاب»، مؤكدة على ضرورة توفير نصوص قانونية واضحة وصارمة تمنع منح ظروف تخفيف لمن يرتكب ذلك النوع من الجرائم.

من جهة أخرى، توضح المحامية المغربية أن مشروع قانون المسطرة الجنائية سيجعل النساء عاجزات عن الحصول على العدالة وتقديم الشكاوى في وقت يبدو فيه الوضع خطيراً مع استمرار العنف ودق العديد من المؤسسات الحكومية من قبيل المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية والمدنية ناقوس الخطر، معتبرة أن المشروع تجاهل الطرف الآخر الممثل في النساء وأنه ليس هناك تكافؤ بين الضحايا والمعتدين.

مشروع القانون سيجعل النساء عاجزات عن الحصول على العدالة (أشيل باغوزا/ Getty)

«الكراجات الوهمية»... ابتزاز العراقيين يتواصل

شجع المردود المادي الذي تحققه الكراجات أشخاصا ينتمون إلى جهات متنفذة، او مليشيات على استغلال الاهالي، فارضين وجودهم في الشارع بالقوة

بغداد ـ **آدم محمود**

يشكو العراقيون من انتشار «الكراجات الوهمية» في المناطق التجارية والطبية وحتى السكنية التي تضيّق على أصحاب السيارات وتبتزهم، وهي ظاهرة انتشرت في العاصمة العراقية بغداد بعد عام 2003، ثم امتدت إلى بقية محافظات ومدن البلاد. وتتمثل الظاهرة باتخاذ مجموعة من الأشخاص موقعاً أو مساحة من شارع معيّن ليكون موقفاً للسيارات مقابل استيفاء أموال من أصحاب السيارات، وغالباً ما تكون هذه المواقف أو الكراجات قريبة من التجمعات التجارية أو المستشفيات وغيرها من المناطق التي يكثر إقبال الناس عليها، مع افتقارها لخدمة ركن السيارات العمومية أو الخاصة.

ويصف العراقيون الظاهرة بأنها نوع من الابتزاز وفرض الإتاوات، مؤكدين أن الأمر ليس خافياً على الجهات الأمنية، وأن الكثير من المواطنين وأصحاب المحال التجارية قدموا شكاوى ولم يستجب لهم.

في شارع متفرع من شارع رئيسي في جانب الرصافة من بغداد، استغلت مجموعة من الشباب مساحة نحو ثلاثين متراً، وباتوا يفرضون أجراً على أصحاب السيارات التي تركن فيها. ويقول مثنى عبد الحافظ الذي يسكن في المنطقة، لـ «العربي الجديد»: «سرعان ما وسّع الشباب عملهم ليفرضوا دفع أموال على من يركنون سياراتهم داخل الطرق الجانبية. الشارع تنتشر فيه محال تجارية ومكاتب محامين وعيادات أطباء، ولا تهدأ الحركة فيه على مدار اليوم، إذ يقبل الناس لمراجعة الأطباء أو المحامين أو التبضع، فيركنون سياراتهم على جانبي الشارع الذي حين يزدحم أحياناً يلجأ الناس إلى ركن سياراتهم في الأزقة السكنية المجاورة». يضيف عبد الحافظ: «نحو خمسة شبان يعملون في هذه المنطقة، ويفرضون أموالاً على السيارات التي تركن في شارع عام، وهم يظهرون دائماً أنهم ينتمون إلى جهة مسلحة، لذلك يتحاشى الجميع الاصطدام بهم، ويجنون في اليوم الواحد ما لا يقل عن 800 ألف دينار (600 دولار)».

يقول رجل أمن يعمل في دورية للشرطة في بغداد تحدث لـ «العربي الجديد» طالباً عدم ذكر اسمه: «إنها مهنة سهلة ومتاحة ومربحة، وشرطها أن تكون مدعوماً من جهة ما. الجهات المسلحة عديدة، وجميعها لها سلطة تمنعنا من الاصطدام بهم، أو منعهم من ممارسة تلك المخالفات». ويضيف: «دائماً ما نتحدث مع أشخاص يرتكبون مخالفات، سواء فرض أجور على أصحاب سيارات يركنونها على جانب الطرق، أو ممارسة عمل ما في مكان غير مصرح به، فيبرزون لنا ما يدلل على ارتباطهم بجهة مسلحة، عندها نتجنب الصدام المباشر، ونبلغ إدارتنا كي تتخذ الإجراء اللازم».

وكثيراً ما وقعت صدامات بين جهات أمنية رسمية ومليشيات مسلحة داخل المدن العراقية، إثر قيام المليشيات أو أحد أفرادها بمخالفة ما، وفي بعض تلك الصدامات سقط قتلى ومصابون من الجانبين. وليس غريباً في العراق أن يتجاوز مسلحون ينتمون لمليشيا ما أو قبيلة قوية، القانون علناً، وعلى مرأى ومسمع الجهات الأمنية، وذلك لتمتع هذه الجهات المسلحة بالقوة والنفوذ.

يؤكد سعد العبادي لـ «العربي الجديد»، أنه «مطلع عن قرب على كيفية استغلال الأشخاص الشوارع ليبتزوا الناس من خلالها باتخاذها كراجات، أحد أقاربي لديه علاقات مع قيادي في مليشيا مسلحة، وقد استولى قبل أكثر من تسع سنوات على جزء من شارع تجاري مزدحم في شمالي بغداد، واتخذه كراجاً، والقيادي المليشياوي سهّل له العمل في بداية الأمر، إذ أوقف بالقرب منه مجموعة مسلحة مع عجلة عسكرية، وسريعاً ما اشتهر قريبي بكونه يتبع هذه الجهة، وهذا يكفي حتى لا يتعرض له أحد من أصحاب المحال أو السكان في المنطقة التي احتل أرصفتها أيضاً وحولها إلى كراجات. وهو يشرف على كراجاته التي يعمل عليها عدد من الشباب على مدار نحو 12 ساعة يومياً، ويتحصل على أرباح جيدة، يعطي جزءاً منها لصاحبه الذي يوفر له الحماية».

وتصل شكاوى كثيرة إلى الجهات الرسمية حول استغلال الشوارع وأزقة الأحياء السكنية وتحويلها إلى كراجات للتكسب غير الشرعي. وفي مطلع أغسطس/آب الماضي، أعلنت «أمانة بغداد»، وهي الجهة المسؤولة عن الخدمات البلدية بالعاصمة العراقية، إطلاق حملة لمحاسبة أصحاب الكراجات الوهمية، بدعم من وزارة الداخلية، وقامت باعتقال العشرات منهم. وأيد العراقيون هذه الحملة، وأكدوا ضرورة استمرارها، لكن كثيرين يرون أنها لن تكون كافية مع عدم وجود عقوبات رادعة. يؤكد حيدر الحسناوي، وهو مختص بإصلاح أجهزة التكييف، أن عمله يفرض عليه التنقل بين المناطق، ما يوجب عليه أن يركن سيارته في أماكن مختلفة، ويوضح لـ «العربي الجديد»، أنه يواجه باستمرار أصحاب الكراجات الوهمية، ويضطر إلى دفع ما يسميها «خاوة» باللهجة المحلية. يضيف الحسناوي: «في إحدى المرات ركنت سيارتي في مكان، فظهر شابان، وطالباني بالمال، وقالا لي إنهما استأجرا المكان وحولاه إلى كراج. لاحقاً، اكتشفت أن رجل المرور سجل مخالفة بحقي، ويبدو أن الشابين بمزقان أي وصل مخالفة يضعه رجال المرور على السيارات لضمان استمرار ابتزازهما للآخرين».

> انتشرت ظاهرة الكراجات الوهمية في وسط بغداد بعد عام 2003

ركن السيارات مهنة مربحة في العراق (كاظم كازم/ Getty)